الجمهورية العربية المتحدة

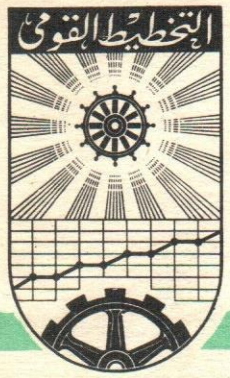

معهد التخطيط القومى

٩٨٨ - ٩٩١

مذكرة رقم (٩٨٨)

مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة
CMEA
ومشاكل التخصص والتكامل الاقتصادى

دكتور الفونس عزيز

سبتمبر ١٩٧٠

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

تعتبر تجربة الـ CMEA تجربة من نوع جديد فى ميدان التعاون الاقتصادى الاقليمى ، ودراسة هذه التجربة والتعرف على مشاكل التخصص وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة بين البلاد الأعضاء فى هذه المنظمة لها أهميتها من حيث امكانية تطوير اشكال افضل للتعاون الاقتصادى الاقليمى بهدف وضع أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدوليين واحلالهما محل الاطار الحالى لتقسيم العمل الدولى الذى يعد عقبة رئيسية فى طريق تطور الكثير من بلدان العالم النامية .

ويتمثل جوهر تجربة الـ CMEA فى تنسيق اشكال وانماط معينة لتوزيع الموارد الانتاجية على مختلف اوجه النشاط الاقتصادى بين البلاد الاعضاء لاحداث تغييرات جذرية مستهدفة فى هياكل الانتاج والعمالة وتدفقات التجارة الخارجية بهدف خلق الظروف الموضوعية والشروط المادية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الأعضاء فى الأجل الطويل .

وينقسم هذا البحث الى جزئين رئيسيين :

أولا ـ الاتجاهات العامة فى تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

ثانيا ـ بعض مشاكل التخصص والتكامل الاقتصادى .

(١) مشكلة التوزيع الأمثل للموارد بين البلاد الأعضاء .

(٢) مشكلة تحديد الأسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء .

أولا — الاتجاهات العامة فى تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

نشأة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة The Council for Mutual Economic Assistance, CMEA

فى ٢١ يناير ١٩٤٩ اجتمع فى موسكو ممثلون عن الاتحاد السوفيتى وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا لاعلان تكوين مجلس المعونة المتبادلة • وفى فبراير من نفس السنة انضمت البانيا واستمرت فى عضويتها حتى ١٩٦٢ • وفى سبتمبر ١٩٥٠ انضمت المانيا الديمقراطية • أما يوغوسلافيا فتحضر الاجتماعات كمراقب منذ ١٩٥٦ • وأيضا تحضر الصين كمراقب فى اجتماعات المجلس والاجتماعات الهامة للجان الدائمة منذ مايو ١٩٥٦ ، وتبعتها فى ذلك البلاد الآسيوية الأخرى • وفى يونيو ١٩٦٢ قبلت منغوليا كأول دولة آسيوية عضو فى المجلس •

واذا كان مجلس المعونة المتبادلة يهدف أساسا الى تطوير أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الطريق نحو تحقيق تكامل اقتصادى بين البلاد الاشتراكية الا أنه يمكن ارجاع الاسباب المباشرة لقيام المجلس الى عاملين :

١ — التغلب على المشاكل الاقتصادية التى واجهت البلاد الاعضاء الناجمة عن الحرب الثانية وعن آثار النظم الاجتماعية السابقة •

٢ — مواجهة التحدى الناشئ من تنفيذ مشروع الانعاش الأوربى European Recovery Programme (مشروع مارشال) فى البلاد الغربية •

الهيكل التنظيمى لمجلس المعونة المتبادلة : يتكون المجلس من الاجهزة التالية :

١) الجمعية العامة لمجلس المعونة وتعد اعلى جهاز فى المجلس وتجتمع مرة كل سنة ويعقد الاجتماع فى عواصم البلاد الاعضاء بشكل متعاقب • ويمكن للجمعية العامة ان تعقد اجتماعا غير عادى بناء على طلب ثلث الأعضاء على الأقل • وتناقش الجمعية العامة المشاكل الأساسية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، كذلك تناقش نشاط المجلس والتقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية • وللجمعية العامة الحق فى انشاء اى اجهزة تراها ضرورية لقيام المجلس بالمهام الموكولة اليه •

٢) اللجنة التنفيذية وتتكون من ممثلين لكل البلاد الأعضاء على اساس عضو واحد لكل بلد ، وتعتبر اللجنة التنفيذية الجهاز التنفيذى الرئيسى للمجلس . ويلحق باللجنة مكتب لمشاكل التخطيط المتكامل Bureau for Integrated Planning Problems ويمثل كل دولة فى المكتب نائب رئيس الجهاز المركزى للتخطيط . وتعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها على الأقل مرة كل شهرين . وتتحدد مهام اللجنة التنفيذية فى الآتى :

- توجه النشاط الذى يتصل بتنفيذ المهام الموكولة للمجلس فى ضوء قرارات الجمعية العامة .
- للجنة الحق فى تقديم اقتراحات لتناقشها الجمعية العامة .
- توجه اللجنة الأعمال التى تتعلق بتنسيق خطط التنمية للبلاد الاعضاء وبقرارات التخصص والتعاون فى الانتاج .
- تناقش اللجنة الاتجاهات الرئيسية لتقسيم العمل الدولى فى فروع الانتاج الرئيسية بين البلاد الأعضاء .
- تناقش اللجنة الاقتراحات المقدمة من البلاد الاعضاء ومن اللجان القائمة وسكرتارية المجلس .
- توجه الأعمال التى توكل الى أجهزة اللجان القائمة والسكرتارية وتحدد الخطوط الرئيسية لنشاط هذه الاجهزة .

٣) اللجان الدائمة Standing Commissions وتختص أساسا بتنظيم وتطوير التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى على مستوى القطاعات وفروع الانتاج . وتقدم هذه اللجان اقتراحاتها للجمعية العامة واللجنة التنفيذية كما تقدم تقارير سنوية للمجلس عن نشاطها . ولهذه اللجان الحق فى انشاء أجهزة مساعدة ، كما تعقد المؤتمرات العلمية والفنية . وتتواجد هذه اللجان فى اماكن مختلفة فمثلا لجنة الفحم مقرها وارسو ، لجنة الكهرباء مقرها موسكو ، لجنة البترول مقرها بوخارست ... الخ .

٤) السكرتارية ومقرها موسكو وتتكون من السكرتير العام للمجلس ونوابه ، ويعين السكرتير العام بواسطة الجمعية العامة للمجلس ، أما نوابه فيعينون بواسطة اللجنة التنفيذية ، وتختص السكرتارية بالمهام التالية :—

- تنظيم الاجتماعات التى تعقد داخل المجلس وتحضير البيانات التى تحتاجها أجهزة المجلس فى اجتماعاتها .
- اعداد تقارير اقتصادية عن مشاكل التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى على أساس البيانات التى تقدمها البلاد الأعضاء .
- اعداد المقترحات الخاصة بالمشاكل العلمية لتقديمها الى الاجهزة المختصة بالمجلس .
- تنظم بالاشتراك مع اللجان القائمة مشروعات الاتفاقات الخاصة بالتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى فى ضوء القرارات والتوصيات التى تتخذها أجهزة المجلس .

مراحل تطور الـ CMEA :

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل عامة [1] لتطور مجلس المعونة المتبادلة :

المرحلة الأولى — وتمتد من ١٩٤٩ الى ١٩٥٦/٥٤ :

بعد أن ارست مجموعة البلاد الاعضاء أسس الثورة الاشتراكية (والتى تمثلت أساسا فى تصفية النظم الاقطاعية وتأميم الصناعات وتنظيم الاجهزة الحكومية الجديدة) بدأت هذه البلاد فى التركيز على النهوض باقتصادياتها فكان عليها أن تصلح الدمار الذى لحق بطاقاتها الانتاجية أثناء الحرب وان تحاول الارتفاع بالانتاج الى مستويات ما قبل الحرب ولقد نجحت فى اوائل الخمسينات (١٩٥٢/٥٠) فى تجاوز هذه المستويات .

---

(١) Dr. M. Engert, "The Council for Mutual Economic Assistance, CMEA", INP Cairo, Memo. 194

ولقد تميزت هذه المرحلة بضعف فرص التعاون الاقتصادى بين البلاد الاعضاء وذلك لضعف امكانياتها فى ذلك الوقت (باستثناء الاتحاد السوفيتى) ، هذا بالاضافة الى صعوبة أخرى تمثلت فى أنه حتى عام ١٩٤٥ لم يكن هناك تبادل تجارى بين البلاد الأعضاء الا فى حدود ضيقة جدا ، لذلك اقتصرت مهمة المجلس فى هذه المرحلة على تقوية التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء وارساء قواعد جديدة فى هذا المجال فى ضوء التغيرات التى تطرأ على هياكل انتاج هذه البلاد . ولهذا أوصى المجلس بعقد اتفاقات تجارة ثنائية متوسطة الأجل تغطى فترات زمنية خمسية تتفق وخطط التنمية .

المرحلة الثانية — وتمتد من ٥٤/٥٦ الى ١٩٥٨ :

بعد أن حققت البلاد الاعضاء مستويات عالية فى الانتاج بدأ المجلس يركز اهتمامه على تنسيق مشروعات الانتاج بين الأعضاء . ففى الاجتماع السابع للمجلس الذى عقد فى برلين عام ١٩٥٦ نوقشت مشروعات التخصص لحوالى ٦٠٠ سلعة وذلك فى ضوء موازين سلعية أعدت على نطاق مجموعة البلاد الأعضاء ، اذ باعداد مثل هذه الموازين أصبح لدى المجلس بيانات شاملة عن مصادر واستخدامات السلع الرئيسية مما ساعد على وضع برامج التخصص . ولقد أوصى المجلس البلاد الأعضاء باعداد خطط طويلة الأجل للصناعات والفروع الرئيسية ، وتركز عمل المجلس فى تلك الفترة فى تنسيق خطط الاعضاء لتطوير الصناعات الرئيسية ، ولهذا الغرض انشئت لجان دائمة يختص كل منها بفرع معين لارساء قواعد التخصص .

المرحلة الثالثة — وتبدأ من عام ١٩٥٨ :

مع بدء هذه المرحلة انتقل المجلس الى دور الاتفاق على اقامة نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاعضاء يتفق وامكانيات هذه البلاد فى الأجل الطويل عن طريق تنسيق خطط التنمية الشاملة لكل فروع الانتاج ، ويهدف هذا النظام الشامل للتخصص وتقسيم العمل الى تحقيق التكامل الاقتصادى فى الأمد الطويل بين البلاد الأعضاء .

وترجع أهمية تنسيق خطط التنمية الشاملة فى هذه المرحلة من مراحل تطور المجلس الى طبيعة التقدم الفنى • ان البلاد الأعضاء بعد ان استكملت فى المراحل السابقة بناء صرح اقتصادى صناعى يرتكز على فروع صناعية متعددة بدأت فى العمل على تطوير الانتاج كيفا باستخدام احدث الاساليب التكنولوجية ، ولكن استخدام مثل هذه الأساليب يحتم قيام الصناعات على اساس وحدات انتاجية ضخمة ، والتى لا تستطيع الغالبية فى البلاد الاعضاء ان تقيمها بمفردها • هذا بالاضافة الى أن التطور التكنولوجى والتقدم الصناعى المستمر يعنى انتاج الآلاف العديدة من السلع فى الفروع الرئيسية للصناعة ، فمثلا تنتج الصناعات الهندسية حوالى ٣٦ ألف نوع من العدد والآلات ولايمكن لأى دولة صناعية متقدمة أن تنتج بمفردها وعلى مستوى عالى من الكفاية هذا العدد الضخم من السلع الهندسية •

لذلك فان التقدم الصناعى المستمر والمدعم بأحدث الاساليب التكنولوجية لكافة البلاد الاعضاء (والتى تشتمل على بعض بلاد ومناطق متخلفة صناعيا) يحتم بالضرورة اقامة نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء يشمل كل فروع الانتاج • ولهذا أوصى المجلس بضرورة تنسيق خطط التنمية الشاملة لخلق اقتصاد متوازن على نطاق مجموعة بلاد المجلس كوحدة متكاملة •

ولا يقتصر تنسيق الخطط الشاملة بين البلاد الاعضاء على خطط التنمية الخمسية اذ أن تنسيق الخطط الخمسية غير كاف لقصر الفترة الزمنية حيث ان آثار الاستثمارات الجديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى لا تتحقق الا فى فترات اطول ، لذلك أوصى المجلس بتنسيق خطط التنمية الطويلة الاجل (١٥ الى ٢٠ سنة) ، وبالاضافة الى ذلك فقد اوصى بتنسيق الخطط السنوية ايضا باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط الطويل الاجل •

ان تنسيق الخطط بين البلاد الاعضاء لايتم بعد ان تنتهى كل دولة من اعداد خطة التنمية الخاصة بها ، فالتنسيق ليس معناه تنسيق الفائض أو العجز الذى تظهره الموازين المادية التى تعدها البلاد الاعضاء ، وانما يتم التنسيق اثناء مرحلة اعداد خطط التنمية وذلك

حتى يمكن مراعاة أوجه التكامل بين اقتصاديات البلاد الاعضاء . ولكن تجدر الاشارة الى أن المجلس ليس هيئة تخطيط عليا فوق سلطة حكومات الاعضاء ، وانما هو تنظيم يقتصر عمله فقط على تنسيق خطط التنمية التى تعدها كل من البلاد الاعضاء بنفسها .

ولقد تمت فى هذه المرحلة من تطور المجلس تنفيذ بعض المشروعات الضخمة الجماعية مثل مشروع مد انابيب البترول من الاتحاد السوفيتى الى بولندا وألمانيا الديمقراطية والمجر وتشيكوسلوفاكيا لاقامة صناعات بتروكيمائية ، وأيضا مشروع اقامة محطات كهربائية وشبكات توزيع تربط تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وبولندا والمجر مع اقامة مركز توزيع فى براج لتنظيم استخدام التيار الكهربائى بين البلاد المذكورة .

المبادئ الاساسية لتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية :

عقدت البلاد الاعضاء مؤتمرا فى موسكو فى يونيو ١٩٦٢ لاعلان " المبادئ الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى الدولى "Basic Principles of International Socialist Division of Labour" — وتعتبر هذه المبادئ بمثابة دستور ينظم أسس التخصص الانتاجى ويضع قواعد تنسيق خطط التنمية الشاملة .

ويمكن تلخيص الاهداف الرئيسية لتقسيم العمل الاشتراكى الدولى فى التالى :

(١) تحقيق التوزيع الامثل والاستخدام الأكفأ للموارد الانتاجية مادية وبشرية بهدف :

أ — خلق اقتصاد متوازن على نطاق مجموعة البلاد الأعضاء على اساس التقدير الصحيح للنسب الضرورية موضوعيا للنمو الاقتصادى فى كل منها وفى النظام الاشتراكى الدولى بأكمله .

ب — تحقيق أعلى معدلات نمو للانتاجية والدخل واللحاق بمستويات الانتاج والدخول فى اكثر البلاد الرأسمالية تقدما والتفوق عليها .

(٢) القضاء على التفاوت بين مستويات النشاط فى مختلف البلاد الاعضاء عن طريق تحقيق معدلات اعلى لنمو الصناعة فى المناطق المتخلفة .

(٣) تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية ٠

(٤) ضمان الاسواق الخارجية لتصريف الصادرات وخاصة بالنسبة للبلاد الأقل تقدما فى الصناعة ٠

(٥) خلق القاعدة المادية لتحول البلاد الاعضاء الى الشيوعية ٠

أوجه تنسيق خطط التنمية للبلاد الاعضاء :

يتناول تنسيق خطط التنمية الجوانب التالية :-

أ - تنسيق الاستثمارات :

ويعتبر تنسيق الاستثمارات بين البلاد الاعضاء اساس تنسيق خطط التنمية ذلك لأن انماط الاستثمار هى التى تحدث فى الأجل الطويل التغييرات الهيكلية وفقا لاتفاقات التخصص وتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء ٠ ويتم تنسيق الاستثمارات فى ضوء تقييم المشروعات وتحليل آثارها على الانتاج والعمالة وهيكل التجارة الخارجية ٠ ويتناول تنسيق الاستثمارات تحديد دور كل عضو فى التمويل وتقديم التسهيلات وتوريد مستلزمات الانتاج والآلات ٠

ب - تنسيق اهداف الانتاج :

يعنى تنسيق اهداف الانتاج ان يحدد كل بلد عضو السلع التى سينتجها واحجام الانتاج والطلب عليها محليا وأجنبيا ، ويعد موازين سلعية للسلع الرئيسية حيث ترسل بعد ئذ الى اللجان المختصة بالمنظمة لاعداد موازين سلعية اجمالية على مستوى المنظمة ٠ ويستند الى هذه الموازين فى تحديد عمليات التبادل التجارى وعقد اتفاقات التجارة ٠

حـ - تنسيق التطور التكنولوجي :

ويعنى به محاولة تنميط الطرق التكنولوجية المستخدمة وتحديد أنواع الآلات والاجهزة التى تنتج وخطوات تطويرها وتحديد دور كل عضو فى تطوير آلات معينة ٠ كما يتناول تنسيق التطور التكنولوجى تبادل البلاد الاعضاء وثائق البحث العلمى والتجارب الفنية ٠

د — تنسيق طرق اعداد خطط التنمية :

ويعنى تنسيق طرق اعداد خطط التنمية توحيد المفاهيم والتعريفات الاقتصادية والاحصائية والمحاسبية وتوحيد اسس تقدير الدخل القومى وأسس اعداد الموازين على اختلاف انواعها من سلعية ومالية وبشرية وحساب المعاملات الفنية وطرق قياس الكفاية للاستثمارات ، وكذلك توحيد مختلف التبويبات الاحصائية كالتبويب الخاص بدليل التجارة الخارجية ودليل النشاط الصناعى .

استعراض سريع للخطوط العامة لتقسيم العمل بين البلاد الاعضاء : (١)

المواد الخام المنجمية والوقود والكهرباء :

يوصى المجلس جميع البلاد الاعضاء بالاهتمام بتطوير قاعدتها المنجمية وطاقتها الكهربائية الى اقصى حد ممكن فى حدود امكانياتها الطبيعية حيث تعتبر الصناعة المنجمية بمثابة الصناعة الأم Mother Industry . ولذلك يوصى المجلس بالتركيز على مجال البحث والاستكشاف الجيولوجى وخاصة بالنسبة للمواد الخام التى تصعب الحصول عليها من الأسواق الغربية .

ولما كانت عمليات البحث والتنقيب الجيولوجى واستغلال المناجم ذات تكلفة رأسمالية عاليه High Capital-Intensity فقد أوصى المجلس بتشجيع القيام بمشروعات مشتركة فى هذا المجال. فالمجر مثلا من البلاد الغنية بمادة البوكسيت اللازمة لانتاج الالومينيوم ولكنها فقيرة فى الطاقة الكهربائية لذلك أوصى المجلس بانشاء شبكة كهربائية تربط المجر ببعض البلاد الاعضاء حتى تتمكن المجر من زيادة الطاقة الكهربائية المستخدمة لاستغلال مناجم البوكسيت . ومثل آخر بلغاريا التى تتوافر لديها مناجم غنية بالنحاس فاتفقت البلاد الاعضاء

---

(١) Dr. M. Engert, "International Co-ordination of Plans of Development Amongst the Socialist Countries", I.N.P. Cairo, Memo. 253, pp. 14-28

على أن تتوسع بلغاريا فى انتاج النحاس وان تتخصص بالتالى فى بعض الصناعات الهندسية الالكترونية حيث انها من أهم الصناعات المستخدمة للنحاس ، ولكن لما كان حجم السوق المحلى فى بلغاريا لا يسمح باقامة صناعات هندسية عند مستوى الحجم الامثل اتفقت البلاد الاعضاء على افساح المجال لبلغاريا لأن تتخصص فى بعض صناعات هندسية معينة بدلا من المانيا الديمقراطية التى كانت تتخصص فى تلك الصناعات وذلك مقابل ان تفى بلغاريا بجزء من احتياجات السوق الالمانى من تلك السلع الهندسية ، وبذلك امكن لبلغاريا ليس فقط اقامة بعض الصناعات الهندسية عند مستوى الحجم الأمثل حيث التكاليف اقل مايمكن ، ولكن أيضا استغلال مناجم النحاس استغلالا اقتصاديا .

الصناعات المعدنية :

يوصى المجلس جميع البلاد الاعضاء بان تطور قاعدتها فى الصناعات المعدنية لأهميتها حيث ان منتجات هذه الصناعات هى مستلزمات انتاج الصناعات الهندسية وقطاع التشييد والبناء . ولقد اتفقت البلاد الاعضاء على ان يكون التخصص وتقسيم العمل فيما بينها فى هذا المجال فى ضوء توافر المواد الخام ، لذلك تقرر ان تتطور الصناعات المعدنية تطورا كاملا فى تلك البلاد التى يتوافر فيها اساسا الحديد والفحم أو احداهما مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولندا . أما البلاد الفقيرة فى المواد الخام فانها تتخصص فى الصناعات المعدنية الخفيفة Industries of low-material intensity . كذلك روعى عند اقرار التخصص وتقسيم العمل ان الصناعات المعدنية بطبيعتها ذات كثافة رأسمالية عالية .

الصناعات الكيماوية :

يوصى المجلس بأن تقوم فى جميع البلاد الاعضاء صناعات كيماوية وخاصة فى البلاد الفقيرة فى الثروة المنجمية حيث ان الصناعات الكيماوية مصدر لكثير من البدائل الصناعية التى تحل محل المواد الخام الطبيعية . ومن أهم الصناعات التى اتفق على تطويرها فى كل البلاد الاعضاء البلاستيك والألياف الصناعية والأسمدة لأهميتها للصناعات الهندسية والخفيفة والزراعية .

ومن أمثلة التعاون المشترك فى مجال الصناعات الكيماوية مشروع مد أنابيب البترول بين بعض البلاد الاعضاء — الذى سبق الاشارة اليه — والذى سيمكن هذه البلاد من اقامة الصناعات البتروكيمائية .

الصناعات الهندسيـــة :

تعتبر الصناعات الهندسية قلب الصناعة الحديثة لذلك يوصى المجلس البلاد الاعضاء بأن تطور خطوط انتاجية رئيسية فى هذا القطاع بمعنى ان يكون التخصص فى الصناعات الهندسية على مستوى المجموعات الرئيسية للسلع ووحدات آلية كاملة من المصانع وليس على مستوى مفردات السلع حتى يمكن للبلاد الاشتراكية ان تنتج جميع انواع العدد والآلات والاجهزة . هذا ويراعى عند اقرار التخصص وتقسيم العمل فى الصناعات الهندسية حجم القاعدة المعدنية فى كل بلد ، بمعنى ان البلاد التى تتميز بصغر قاعدتها فى الصناعات المعدنية مثل المجر والمانيا الديمقراطية تتخصص فى انتاج الآلات والاجهزة ذات الكثافة المعدنية الخفيفة ، والبلاد ذات القاعدة المعدنية الغنية مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا تتخصص فى الآلات الثقيلة .

ولما كانت الصناعات الهندسية هى أساس التطور التكنولوجى فقد أوصى المجلس بأن يمتد التخصص بين البلاد الاعضاء ليشمل التخصص فى مجال التجارب والبحث العلمى جنبا الى جنب مع التخصص فى الانتاج .

السلع الاستهلاكيـــة :

لما كانت البلاد الأعضاء تتفاوت فى الظروف المناخية وتركيب التربة فان المجلس يوصى بالتخصص فى الانتاج الزراعى طبقا للظروف الطبيعية والعمل على تحقيق معدلات نموعاليـــة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان . ويعتبر المجلس تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الزراعية والانتاج الحيوانى شرطا اساسيا من شروط التكامل الاقتصادى . (١)

---

(١) M. Kaser, "Comecon - Integration Problems ofthe Planned Economies", Oxford University Press, 1965, p. 166

المؤسسات الماليـــة :

البنك الدولى للتعاون الاقتصادى [1]: International Bank of Economic Cooperation

كان من الطبيعى ان يؤدى تطور مراحل التعاون الاقتصادى بين البلاد الاعضاء الـــى التفكير فى الانتقال بالعلاقات التجارية بين البلاد الاعضاء من مرحلة الثنائية التجارية الـــى مرحلة التجارة المتعددة الاطراف ذلك لأن استمرار قيام التجارة على أساس التسويات الثنائيـــة يعرقل نمو التجارة بين البلاد الاعضاء مما ينجم عنه آثارا سلبية على قيام التخصص واعادة تقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية ٠

لذلك فانه بجانب توقيع البلاد الأعضاء فى عام ١٩٦٣ لاتفاق بخصوص اقامة نظـــام للتسويات المتعددة الاطراف واستحداث عملة الروبل القابل للتحويل فان مجلس المعونة وافق على انشاء البنك الدولى للتعاون الاقتصادى وهو بنك تجارى على مستوى دولى يقوم أساسا لاجراء المدفوعات والتسويات المتعددة الاطراف ٠ ولقد بدأ هذا البنك مزاولة نشاطه فى يناير ١٩٦٤٠

ويتكون موارد البنك من رأسماله الموزع على الدول الأعضاء وفقا لنصيب كل منها فى مجموع التجارة المتبادلة بين البلاد الاعضاء ، ويلتزم الاعضاء بدفع جزء من الحصة بالروبلات القابلـــة للتحويل أو بالذهب أو بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل ، كما يحصل البنك على موارد مـــن الودائع التى تودعها فيه البنوك المركزية ٠

ولقيام البنك بوظيفته الأساسية والتى تتمثل فى اجراء التسويات المتعددة الاطراف فانـــه يفتح لكل بنك مركزى من بنوك الدول الاعضاء حساب يقيد فيه العمليات الخارجية دائنـــة أو مدينة ثم يجرى المقاصة بين مختلف هذه الحسابات للوصول الى صافى المركز لكل دولة عضـــو فى مواجهة مجموع الدول الأعضاء ٠

---

(١) د٠ زكريا احمد نصر " العلاقات الاقتصادية الدولية " — ١٩٦٦ ص ٤٨٨

وبالاضافة الى قيام البنك الدولى بتنظيم التسويات المتعددة الاطراف فانه يقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يقدم أنواعا مختلفة من القروض لهذا الغرض . كذلك يقوم البنك بتمويل مشروعات مشتركة تنفذها الدول الأعضاء ، والتمويل فى هذه الحالة لا يتم عن طريق موارد البنك وانما بموارد تقدمها الدول الأعضاء الأمر الذى يجعل وظيفة البنك هذه فى الحقيقة أقرب الى الوكالة منها الى جعله بنكا من بنوك الاستثمار .

بنك الاستثمار العالمى (١) :

International Investment Bank

وقعت البلاد الاعضاء فى موسكو فى يوليو ١٩٧٠ اتفاقية لانشاء بنك الاستثمار العالمى . وهذه البلاد هى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر ومنغوليا وبولندا والاتحاد السوفيتى . أما رومانيا فلا تزال تدرس حاليا مسألة انضمامها الى هذه الاتفاقية .

ولقد حدد رأس مال البنك بـ ١٠٠٠ مليون روبل قابل للتحويل ، وللبنك الحق فى الحصول على موارد مالية اضافية بالروبل القابل للتحويل والعملات المحلية للبلاد الاعضاء والعملات الاجنبية القابلة للتحويل وذلك عن طريق قبول ودائع متوسطة وطويلة الاجل . كذلك يمكن للبنك أن يصدر سندات فى اسواق رؤوس الاموال الاجنبية .

وتتمثل السلطة الادارية العليا للبنك فى مجلس يضم اعضاء عن كل البلاد الأعضاء . ويشترط للموافقة على المسائل الأساسية كاصدار سندات وقبول أعضاء جدد وتوزيع الارباح ... الخ ان تصدر الموافقة باجماع كل الاعضاء . اما بالنسبة للمسائل العادية فيكتفى فى اصدار الموافقة الحصول على ثلاثة ارباع الأصوات .

والوظيفة الرئيسية للبنك منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لتمويل مشروعات مشتركة بين البلاد الاعضاء أو مشروعات تخدم بلد عضو واحد . وسوف يسترشد البنك فى تمويل المشروعات

---

(١) Bank for International Settlements, Press Review, (Internal Document), Basle, 22nd July 1970.

بالقرارات التى يصدرها مجلس المحونة المتبادلة الخاصة بالتخصيص وتقسيم العمل الدولى بين البلاد الأعضاء • ولا يقتصر البنك فى منحه القروض وتمويل المشروعات على البلاد الاعضاء فى مجلس المحونة ، بل أيضا يقدم القروض ويمنح الائتمان لتمويل مشروعات فى البلاد النامية •

وتتحدد مدة الاقتراض متوسط الاجل بفترة أقصاها ٥ سنوات والاقتراض الطويل الاجل بفترة أقصاها ١٥ سنة • والبنك ولو انه مؤسسة لا تهدف الى الربح الا انه يتقاضى معدلات فائدة معقولة لكى يضمن العائد المناسب للموارد المستغلة •

وللبنك الحق فى الدخول فى علاقات مع الهيئات العالمية المالية والبنوك فى البلاد الغربية والبلاد النامية •

هذا وتجدر الاشارة الى فرق أساسى بين بنك الاستثمار العالمى والبنك الدولى للتعاون الاقتصادى وبين صندوق النقد الدولى ، يتمثل هذا الفرق فى ان لكل دولة عضو فى البنكين المذكورين صوت واحد مهما كانت حصتها فى رأس المال بعكس الوضع فى صندوق النقد الدولى حيث ان نظام التصويت قائم على اساس حصص الاعضاء مما يعطى لقلة من الدول صاحبة الحصص الكبرى السيطرة على اتخاذ القرارات وبالتالى فان غالبية الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى لا تستطيع ان تؤثر فى اتخاذ القرارات بما يتمشى ومصالحها الاقتصادية •

ثانيا — بعض مشاكل التخصص والتكامل الاقتصادى

يتضح مما سبق ان مجلس المعونة المتبادلة قطع شوطا هاما فى تنسيق اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة فى الطريق نحو تحقيق تكامل اقتصادى فى الاجل الطويل ، ولكن بالرغم من التقدم الذى تحقق الا ان هناك صعاب بالغة التعقيد واختلافات حادة فى وجهات النظر الخاصة ببعض المشاكل لم يستطع خبراء المجلس ولجانه المتخصصة حسمها والوصول الى قرارات واضحة بشأنها حتى الآن . ولقد كان لذلك آثاره السلبية تمثلت فى عدم تنفيذ واحترام بعض التوصيات التى اصدرها المجلس . فمثلا فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ (١) نقضت بولندا اتفاقاتها الخاصة بتوريد الفحم الى المانيا الديمقراطية فى الوقت الذى صدرته الى البلاد الغربية ، هذا بالاضافة الى قيامها بانتاج عدة انواع من الآلات كان من المفروض استيرادها من بعض البلاد الاعضاء . كذلك سلكت تشيكوسلوفاكيا نفس المسلك اذ كان من المفروض ان تنتج جرارات قوة ٢٥ حصان وتصدرها للبلاد الاعضاء ولكن المانيا الديمقراطية لم تستطع الحصول على كامل احتياجاتها من هذه الجرارات فاضطرت ان تنتجها بنفسها . كذلك فرومانيا قررت أن تمضى فى التصنيع السريع وأبدت معارضتها (٢) لبعض توصيات المجلس من حيث التزامها بتصدير بعض المواد الخام الى بعض البلاد الاعضاء وباستيراد بعض السلع المصنعة ، ولقد ثارت مناقشات حامية حول قيام صناعة الحديد والصلب فى رومانيا . وايضا عندما عكفت البلاد الاعضاء على اعداد خطط التنمية طويلة الأجل (حتى سنة ١٩٨٠) طبقا لتوصيات المجلس لم توافق رومانيا على تحديد اهداف الانتاج ونمط توزيع الاستثمارات فى نهاية الفترة على اساس انها لا تستطيع ان تعرف مقدما التكاليف النسبية وبالتالى فهى لا تستطيع ان تحدد أولويات التنمية فى الخطة طويلة الأجل .

---

(١) F. Pryor, "The Communist Foreign Trade System", Yale University, p.212

(٢) المصدر السابق . M. Kaser,"Comecon..p.91

وهكذا يمكن ان نذكر كثيرا من الحالات التى تتعلق بعدم تنفيذ بعض التوصيات التى اصدرها المجلس والتى تعكس فى نفس الوقت وجود اختلافات حادة فى وجهات نظر البلاد الاعضاء • ولاشك ان ذلك يرجع أساسا الى عدم وضوح الأساس النظرى لبعض مشاكل التخصص وتقسيم العمل الدولى وتطبيقاتها العملية • وسوف نركز على مشكلتين رئيسيتين من مشاكل التخصص والتكامل الاقتصادى :

(١) مشكلة التوزيع الامثل للموارد بين البلاد الاعضاء •

(٢) مشكلة تحديد الاسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء •

(١) مشكلة التوزيع الأمثل للموارد بين البلاد الأعضاء :

ان مشكلة التخصص وتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية تدور اساسا حول التطبيق العملى لقانون النمو المتناسب Law of proportional development

وسريانه على نطاق مجموعة البلاد الاعضاء لضمان الوصول الى التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية على مختلف اوجه النشاط فى كل اقتصاد عضو على حدة وفى اقتصاديات البلاد الاعضاء معا • ولكن اتخاذ قرارات رشيدة لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد يستلزم الاستناد الى معايير الاستثمار Investment criteria لتحديد مسارات التنمية وأولوياتها • وان اختيار مثل هذه المعايير والاستناد اليها فى توزيع الموارد فى نطاق الاقتصاد القومى الواحد من أعقد المشاكل التى تواجه اجهزة التخطيط ذلك لأن قرارات توزيع الموارد يتنازعها العديد من الاهداف — والتى وان كانت غير متعارضة فى الأجل الطويل — الا انها تتعارض مع بعضها البعض سواء فى الاجل القصير أو الأجل المتوسط • فاذا كان ذلك هو الوضع بالنسبة لاستخدام معايير الاستثمار فى البلد الواحد فلنا أن نتصور مدى تعقيد المشكلة عندما يكون الامر متعلقا بقرارات توزيع الموارد على نطاق مجموعة عدة بلاد تتفاوت من حيث مراحل النمو وطبيعة المشاكل التى تواجه كل منها •

ومن خلال المناقشات التى دارت بين البلاد الاعضاء يتبين ان هناك معياران سادا التفكير للوصول الى قرارات رشيدة فى مجال توزيع الموارد والتخصص الانتاجى ، هذان المعياران هما معيار الكفاية ومعيار التوظف (١) . فبعض البلاد الاعضاء يرى افضلية الأخذ بمعيار الكفاية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد والبعض الآخر يرى ضرورة الأخذ بمعيار التوظف ذلك أن معيار الكفاية معيار ذو طابع ستاتيكى فكثير من الموارد التى لا تستغل بكفاية فى الوقت الحالى يمكن ان تستغل بكفاية فى الأجل الطويل ولهذا فانه يجب الأخذ بمعيار التوظف حتى ولو كان ذلك على حساب الكفاية فى الأجل القصير لأنه من الأفضل استغلال بعض الموارد بدرجة كفاية اقل بدلا من عدم استغلالها على الاطلاق وتركها عاطلة .

ويبدو أن الجدل حول المعايير التى يستند اليها لاقرار التخصص بين البلاد الأعضاء يرتبط به تعدد التيارات الفكرية التى تسود البلاد الاشتراكية بخصوص تفسير (٢) نظرية ريكاردو فى " التكاليف النسبية " التى تقدم تفسيرا لقيام التخصص الدولى .

فهناك مجموعة يطلق عليها Nationalists تنادى بأن تركز كل دولة على انتاج تلك السلع التى تتميز فى انتاجها بتفوق نسبى (يقاس التفوق بمعاملات الربحية) وعلى هذا الاساس يمكن ان يتم التخصص عند مستوى عالى من الكفاية . وتطالب هذه المجموعة بدراسة معاملات الربحية لغالبية السلع — على شرط توحيد طرق القياس والحساب — حتى يمكن الاستناد اليها لاصدار قرارات التخصص .

وهناك مجموعة ثانية يطلق عليها Internationalists تنادى بان اختيار الصناعات والفروع التى يجب أن تتطور فى بلد معين يجب ألا يقرر فى ضوء الربحية من وجهة نظر هذا البلد وانما فى ضوء الربحية من وجهة نظر جميع البلاد الاعضاء . ولكن آراء هذا الفريق يشوبها الغموض .

---

(١) المصدر السابق Kaser ص ١٥٩

(٢) المصدر السابق Pryor ص ٢٢٠ الى ص ٢٢٣

وهناك مجموعة ثالثة ترى ان الاهتمام يجب الا يوجه الى عامل الربح من الناحية الاستاتيكية اذ يجب أن يؤخذ فى الحسبان العوامل الديناميكية ، بمعنى ان قرارات التخصص يجب ان تستند الى عاملين الأول عامل الربح والثانى التطور العام للاقتصاد القومى اذ يجب على كل دولة أن تطور اقتصادها على اساس النمو المتوازن .

مما سبق يتضح عدم وضوح الأساس النظرى للمعايير التى يمكن الاستناد اليها لتحديد انماط توزيع الموارد ، هذا فضلا عن ان اختلاف اسس تحديد الاسعار فى البلاد الاعضاء يعوق ايضا عملية الوصول الى التوزيع الأمثل للموارد ، لأنه فى حالة ما اذا استقر الرأى فى البلاد الأعضاء على اختيار معاملات الربحية كأساس يستند اليه لاصدار قرارات التخصص ، فان اختلاف اسس حساب هيكل التكاليف النسبية فى البلاد الأعضاء الناجم عن اختلاف اسس تحديد الأسعار يجعل من الصعوبة بمكان اجراء المقارنات السليمة بين معاملات الربحية للصناعات المختلفة فى البلاد الاعضاء .

كذلك ساهم فى زيادة حدة هذه المشكلة عدم وصول البلاد الاشتراكية لنظام فعال للأسعار تستخدمه اجهزة التخطيط كأحد المؤشرات لتوزيع الموارد فاستعاضت عن ذلك باستخدام أسلوب القرارات الادارية بمفرده ممثلا فى استخدام الموازين المادية لاصدار قرارات توزيع الموارد . ولاشك ان استخدام اسلوب الموازين المادية بمفرده لايضمن تحقيق التوزيع الأمثل للموارد حيث ان هذه الموازين لا تأخذ فى الاعتبار عوامل الكفاية .

ولقد ارتبط بمشكلة تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية مشكلة ثار من حولها جدل عنيف وهى مشكلة التصنيع فى البلاد الاعضاء الأقل تقدما . الأصل فى وجهة النظر الاشتراكية فى هذا الموضوع انه يجب تطوير الصناعة فى البلاد المختلفة وبناء القاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى حيث ان تخلف الصناعة هو العامل الرئيسى لانخفاض الانتاجية وصغر حجم الفائض الاقتصادى وبالتالى انخفاض معدلات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو للدخل ، هذا بالاضافة الى اتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح البلاد المنتجة للمواد الاولية .

ولكن ظهرت بعض الآراء فى بعض البلاد الأعضاء تخالف هذا الرأى التقليدى ، فالبعض يرى ان الأخذ بمعيار الكفاية لاصدار قرارات التخصص بين البلاد الأعضاء فى منظمة متجانسة لا تتعارض مصالح اعضائها يقتضى رفض الرأى القائل بضرورة التصنيع الثقيل فى كافة البلاد الأعضاء . وفى هذا الصدد يقول أحد الاقتصاديين الألمان مايلى :

.....the priority of heavy industry had lost its force in the present socialist world system, and that more weight should be attributed in development policies to agriculture.(1)

ومن الناحية الأخرى يرفض بعض البلاد الأعضاء الآخرين الأخذ بهذا المنطق . فرومانيا تقول بضرورة التصنيع فى كافة بلاد المجلس الأقل تقدما ذلك لأن معدل نمو الدخل يعتمد أساسا على معدل نمو الصناعة وخاصة الصناعات الانتاجية وأساسا الصناعات الهندسية . وهى ترى ضرورة الأخذ بهذا المنطق حتى يمكن تحقيق هدف رئيسى من أهداف ال CMEA وهى القضاء على التفاوت بين مستويات النشاط والدخول فى البلاد الأعضاء . ولهذا تتحفظ رومانيا فى الأخذ بمعيار الكفاية حيث ان هذا المعيار يستند الى النفقات النسبية كأساس للمقارنة ولكن النفقات النسبية كمعيار للتخصص معيار استاتيكى ولذلك تأخذ رومانيا بمعيار التوظف ولقد عبر عن ذلك احد الاقتصاديين الرومانيين بقوله : (٢)

".....efficiency should be a criterion only at a second stage, the first stage being the acceleration of industrial growth in the presently underdeveloped group".

وأيضا من المشاكل الجانبية التى ترتبط بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وتثير خلافا شديدا فى الرأى مشكلة تحديد أسس توزيع اعباء التكاليف الانتقالية (٣) ، حيث يترتب على اتخاذ بعض قرارات التخصص التى يوصى بها المجلس ايقاف بعض الصناعات فى بعض البلاد الأعضاء

---

(١) المصدر السابق Kaser ص ١٦١
(٢) " " Kaser ص ١٦٢
(٣) المصدر السابق Pryor ص ٢٢٩

التى تثبت انها غير اقتصادية ونقل التخصص فيها الى اعضاء آخرين مما يترتب على ذلك تحمل العضو الذى سيتوقف انتاج تلك الصناعات فيه بعض الخسائر نتيجة لتلك النفقات الاستثمارية التى سبق وان خصصها لهذه الصناعات ، كما حدث فى المانيا الديمقراطية حيث حولت صناعة الطائرات الى صناعة آلات • والجدل الذى يثار هنا ان المانيا الديمقراطية كدولة متقدمة تستطيع ان تتحمل عبء مثل هذه التكاليف الانتقالية ولكن بعض البلاد الأعضاء الآخرين الأقل تقدما قد لا يستطيعوا تحمل مثل هذه التكاليف الانتقالية • ولكن على أى فالعامل الحاسم فى هذا الموضوع ان هيكل الاستثمارات فى الاجل الطويل على نطاق البلاد الاعضاء أهم بكثير من الاعتبار الخاص بتحمل عبء هذه التكاليف الانتقالية •

ومن الصعوبات التى تثيرها مشكلة التوزيع الأمثل للموارد بعض المسائل ذات الصفة " القومية " • فمثلا قرارات اعادة التخصص وتقسيم العمل الدولى لتحقيق التكامل الاقتصادى تعنى اعادة تشكيل هياكل الانتاج للبلاد الاعضاء فى الاجل الطويل • ولاشك أن ذلك يقتضى الاخذ فى الاعتبار كل الموارد الحاضرة والكامنة لاقتصاديات البلاد الاعضاء • ولكن الوضع بالنسبة لالمانيا الديمقراطية غير واضح حيث انها لا تستطيع أن تقدم على اجراء تغيير جذرى فى هيكلها الانتاجى وتتقدم خطوات بعيدة نحو التكامل مع اقتصاديات البلاد الأعضاء دون أن تأخذ فى الاعتبار امكان توحيد المانيا الذى لو تم لتغير الحجم المتوقع للموارد التى تحت تصرف الاقتصاد الألمانى ولتغيرت بالتالى صورة التخطيط الطويل الاجل لهيكل الانتاج الألمانى •

كذلك قد يترتب على قرارات اعادة التخصص وتقسيم العمل الدولى نقل بعض عوامل الانتاج من بلد لآخر وخاصة بالنسبة لعنصر العمل حيث ان بعض البلاد الاعضاء تعانى نقصا فى الايدى العاملة وبعض البلاد الأخرى لديها فائض نسبى • ولكن لاشك ان القرارات التى تمس هذه المسائل ذات الصفة القومية لها حساسيتها •

وايضا من الصعوبات العملية التى تعترض مشكلة التوزيع الامثل للموارد بين البلاد الاعضاء اختلاف الانماط التكنولوجية المستخدمة فى هذه البلاد حيث يسبب ذلك الكثير من صعوبات

التطبيق العملى عند تنفيذ قرارات التخصص والانتاج المشترك • والمعروف انه نتيجة للظـــروف الخاصة التى مر بها الاتحاد السوفيتى فى فترة مابين الحربين ان تطور لديه انماط تكنولوجيـــة خاصة فى مختلف الصناعات والفروع • هذه الانماط تختلف كلية عن تلك الأنماط السائدة فـــى بعض البلاد الاعضاء كتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية المتأثرة بحكم ظروفها وتاريخها الخـــاص بالطرق التكنولوجية السائدة فى البلاد الغربية • ويواجه المجلس الموقف بدراسة امكانية توحيـــد الانماط التكنولوجية المستخدمة •

وأخيرا فان عدم نجاح المجلس حتى الآن فى الاتفاق على والوصول الى اسس واضحـــة فى مشكلة تحديد الاسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الاعضاء — وهـــى المشكلة التى سنتناولها حالا — يمثل عقبة رئيسية فى طريق اعادة التخصص وتقسيم العمل الدولـى بين البلاد الأعضاء على اسس موضوعية تعكس ظروف العرض الداخلية لمختلف هذه البـــلاد الأمر الذى انعكست آثاره السلبية على مشكلة التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية بين البـــلاد الاعضاء •

(٢) مشكلة تحديد الاسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الاعضاء :

من اعقد المشاكل التى لا تزال تواجه المجلس أسس تحديد الاسعار التى تستخدم فـــى التجارة بين البلاد الاعضاء • فمنذ عام ١٩٥٨ والمناقشات تدور بشكل مستمر حول هـــذه المشكلة • ففى مايو من تلك السنة عقد رؤساء الاحزاب الاشتراكية والعمالية للبلاد الاعضـــاء اجتماعا اقترحوا فيه ان تستخدم البلاد الاشتراكية فى المستقبل البعيد اسعار غير السائدة فـــى السوق الرأسمالى العالمى او اسعار مشتقة منها وانما اسعار خاصة بالاقتصاديات الاشتراكيـــة لها اسسها الخاصة تستند وتعكس علاقات الانتاج وأوضاعها الاقتصادية الخاصة بها (١) :

---

(١) "Socialist world market prices", ed. by T. Foldi and T. Kiss, Akademiai Kiado, Budapest 1969 - "Foreward", by I. Friss pp. 7-8

"They proposed, among other things, that in the more distant future the socialist countries should carry out their reciprocal trade on the basis not of capitalist world market prices or prices derived from them, as is still the case, but of prices based on their own production and economic relations, on an own price basis".

وفى ابريل عام ١٩٦٧ عقد فى بودابست مؤتمرا لمناقشة اسس الأسعار التى يجب أن تستخدمها البلاد الاشتراكية فى التجارة بين البلاد الأعضاء • وفى ابريل عام ١٩٦٩ عقد مؤتمر فى موسكو ناقش المشاكل المتعلقة بتطور وتنمية التجارة بين البلاد الاعضاء •

ويبدو انه بالرغم من كل هذه الجهود والدراسات التى قامت بها اللجان المتخصصة بالمجلس والتى اشتملت على توضيح لكثير من الجوانب النظرية لمشكلة تحديد اسعار التبادل التجارى وتطبيقاتها العملية فان المجلس لم يستقر بعد وبشكل نهائى على ارساء الأسس والمبادئ التى يتم بمقتضاها تحديد الأسعار التى تستخدم فى التجارة بين البلاد الاشتراكية •

وسنحاول فيما يلى ان نستعرض بعض الآراء ووجهات النظر التى اثيرت فى هذا الموضوع البالغ الأثر على مستقبل التعاون الاقتصادى بين البلاد الاشتراكية الاعضاء فى المجلس • وقبل ان نتناول هذه الآراء قد يكون من الأهمية ان نشير سريعا الى الدور الهام للأسعار فى انجاح التعاون الاقتصادى الاقليمى •

ان الاسعار حيث تمثل علاقات انتاج لابد وان تعكس نفقات الانتاج الضرورية اجتماعيا التى يتحملها الاقتصاد القومى فى عملية الانتاج • ويعنى هذا ان الاسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الاعضاء لابد وان تعكس نسب نفقات الانتاج الضرورية اجتماعيا المبذولة فى مختلف هذه البلاد الامر الذى يمكن ان يبين بالتالى المزايا النسبية التى يتمتع بها كل بلد عضو فى الانتاج •

اذن فتحديد الاسعار التى تستخدم فى التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء بحيث تعكس متوسط نفقات الانتاج الضرورية اجتماعيا فى هذه البلاد هو الشرط الموضوعى الأساسى

لقيام التخصص واعادة تقسيم العمل الدولى على اسس أكثر رشدا • ويؤدى ذلك ليس فقط الى الاسراع بمعدلات نمو التجارة بين البلاد الاعضاء ولكن أيضا الاسراع بمعدلات نمو الدخل فى كل البلاد الاعضاء •

وبذلك يمكن القول بأن استخدام اسعار فى التبادل التجارى تعكس ظروف العرض الموضوعية الداخلية لكل بلد عضو معيار أساسى لتنسيق خطط التنمية طويلة الاجل للبلاد الاعضاء •

وبالاضافة الى ماسبق فان وجود نظام اسعار للتبادل التجارى يعكس ظروف الانتاج الداخلية للبلاد الاعضاء يساعد على تحديد اسعار صرف واقعية للعملات الوطنيه لهذه البلاد • والواقع ان العلاقة بين اسعار التبادل التجارى وأسعار الصرف علاقة ذات تأثير متبادل فكما أن اسعار التبادل التجارى تساعد على تحديد اسعار صرف واقعية ، كذلك فان اسعار الصرف الواقعية تساعد بدورها على تحديد العلاقة بين قيم المنتجات المتبادلة بما يعكس نفقات انتاجها الحقيقية •

هذا وتؤدى اسعار الصرف الواقعية للعملات الوطنية للبلاد الاعضاء الى قابليتها للتحويل وبالتالى قيام التجارة على اساس التسويات المتعددة الاطراف بدلا من الاتفاقات والتسويات الثنائية • ولاشك ان ذلك يسهم فى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلاد الأعضاء • ان قابلية عملات البلاد الاعضاء للتحويل احد شروط التكامل الاقتصادى •

ننتقل الآن لاستعراض وجهتى نظر رئيسية فى موضوع تحديد الاسعار التى تستخدم فى التجارة بين البلاد الاعضاء •

أولا — نبدأ أولا بوجهة النظر[1] التى تقول بأنه لايجب أن تستخدم البلاد الاشتراكية نظام أسعار خاص بها فى المرحلة الحالية ، بل يجب أن تستخدم الأسعار العالمية ، ذلك

---

(١) G. Siclovan, "A Contribution to the Price Problems in Trade between Socialist Countries", in :Socialist World Market Prices, Ibid, pp.41-45

لأن النظام الاشتراكى العالمى لا يستطيع ان يعزل نفسه عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى ينتج حاليا حوالى ثلثى الانتاج العالمى ، كما وان التجارة الخارجية للنظام الاشتراكى العالمى تمثل اقل من ١٥٪ من حجم التجارة العالمية ، وانه طبقا لاحصاءات ١٩٦٥ فان حجم التجارة المتبادلة بين البلاد الاعضاء فى المجلس لا تمثل اكثر من ٨ الى ٩٪ من التجارة العالمية . هذا بالاضافة الى ان التجارة بين البلاد الاشتراكية والبلاد غير الاشتراكية يتزايد حجمها المطلق وأهميتها النسبية ، فاحصاءات التجارة الدولية فى السنوات الحديثة تبين ان التجارة بين البلاد الاشتراكية والبلاد غير الاشتراكية قد زادت الى حوالى ٤٠ ٪ من حجم التجارة الخارجية للبلاد الاشتراكية . وان الدلائل لتشير الى استمرار تزايد هذه النسبة فى المستقبل . لذلك فانه من الصعوبة ان نتصور قيام نظام اسعار خاص بالتجارة بين البلاد الاشتراكية يختلف عن نظام الاسعار العالمية .

كذلك اذا تصورنا وجود نظام اسعار خاص بالبلاد الاشتراكية يختلف عن نظام الاسعار العالمية فان معنى ذلك ان اسعار السلع تختلف فى كلا السوقين اذ ستكون أسعار السلع فى السوق الاشتراكى العالمى اما اعلى او اقل من اسعار مثيلاتها فى السوق الرأسمالى العالمى ، تحت مثل هذه الظروف فان كل دولة عضو فى المجلس ستحاول ان توجه تجارتها الى الدولة أو السوق التى تأتى لها بأحسن أسعار وبالتالى تحقق لها أحسن شروط للتبادل التجارى .

وأيضا فان وجود نظام اسعار خاص بالتجارة بين البلاد الاشتراكية لابد وان يعرقل التبادل التجارى بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية وهذا ولاشك سوف لايساعد البلاد الاشتراكية على متابعة التطورات التكنولوجية فى العالم الرأسمالى .

لكل ماسبق فانه فى المرحلة الحالية لتطور البلاد الاشتراكية ليس هناك من اسعار يمكن ان تستخدم فى التجارة بين البلاد الاعضاء غير الأسعار العالمية . ان كل دولة فى العالم سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية ، متقدمة أم متخلفة ، ليست الا جزءا عضويا من الاقتصاد العالمى وان تجارتها الخارجية جزء غير منفصل عن التجارة العالمية .

ولكن ليس معنى ما سبق ان تطبق البلاد الاشتراكية الاسعار العالمية دون اجراء أى

تعديلات عليها ، وانما تستخدم الاسعار العالمية مصححة بعد استبعاد اى تشويه واختلال ينجم عادة من العوامل التلقائية التى يتصف بها النظام الرأسمالى .

ثانيا : اما وجهة النظر الرئيسية الثانية فترفض الرأى السابق وترى ضرورة أن يكون للبلاد الاشتراكية نظام اسعار خاص بها ، فأسعار السوق الرأسمالية العالمية تعكس ظروفا وأوضاعا اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية تختلف أساسا عن تلك الظروف والأوضاع التى تسود الاقتصاديات الاشتراكية ، ان الاسعار العالمية تتصف بالتلقائية والتقلبات التى تنجم عن الدورات الاقتصادية التى يتصف بها النظام الرأسمالى . كذلك فان نظام الاسعار فى السوق الرأسمالى العالمى نظام مشوه ، فالاسعار تتحدد على اسس مختلفة تختلف باختلاف السياسات والقوى الاحتكارية ، تختلف باختلاف نظم الاعانات وسياسات الاغراق والقيود الجمركية ، كذلك فان اسعار السلع التى تتحدد على أساس العملات الحرة تختلف عن تلك التى تتحدد على أساس اتفاقات الدفع والاتفاقات الثنائية بوجه عام .

ولقد ذكر احد الاقتصاديين البلغار ان استخدام الاسعار العالمية معناه خضوع الاقتصاديات الاشتراكية للاحتكارات الرأسمالية العالمية [1] . هذا بالاضافة الى ان هذه الاسعار تتجه فى غير صالح البلاد الأعضاء الاقل تقدما حيث تعكس نسب التبادل الدولى بين البلاد الصناعية الرأسمالية والبلاد النامية وهى نسب مجحفة بمصالح البلاد النامية .

وأيضا فان الاستناد الى الاسعار العالمية يثير الكثير من الخلاف حول أى الفترات الزمنية التى تتخذ متوسطات اسعارها كأساس للتبادل التجارى . فمثلا فى السنوات الأولى من الستينات رأى بعض البلاد الأعضاء استخدام متوسطات الاسعار العالمية فى الفترة ٥٨/٦١ بدلا من متوسطات اسعار ١٩٥٧ التى سبق ان اتخذت كأساس منذ عام ١٩٥٨ . ولكن فى ضوء بعض الدراسات تقرر قبول متوسطات الاسعار العالمية فى الفترة ٥٧/٦٢ كأساس على اعتبار انها اكثر ملاءمة لصالح البلاد الاعضاء الاقل تقدما ، وبالرغم من ذلك استمر التعامل فى ذلك الوقت على اساس اسعار ١٩٥٧ .

---

(١) المصدر السابق Kaser ص ١٤٢

لذلك ولكل العوامل السابقة الذكر ترى وجهة النظر الرئيسية الثانية ان استخدام الأسعار العالمية فى التجارة بين البلاد الاشتراكية يسىء الى التطور السليم والكفء للعلاقات الاقتصادية بين البلاد الاشتراكية والى الاوضاع الاقتصادية الداخلية بها ، كما يتضح من العرض التالى :

ان اسعار التعاقد الحالية التى تستخدمها البلاد الاشتراكية والتى تستند الى الاسعار العالمية والتى لا تتفق مع العمل المبذول الضرورى اجتماعيا فى انتاج مختلف السلع المتبادلة لا يساعد على الوصول الى النظام الأمثل (١) لتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية ، الأمثل من زاوية تحقيق اقصى " اقتصاد أو وفر " فى العمل الوطنى لكل دولة عضو على حدة ولكل البلاد الاشتراكية معا كنظام واحد . ان تقسيم العمل لا يتحدد فقط على اساس معايير موضوعية كالفروق بين الانتاجية فى البلاد الأعضاء وانما يتأثر ايضا بنسب اسعار التجارة الخارجية والتى حاليا لا تعكس نسب مستويات انتاجية العمل السائدة فى النظام الاشتراكى العالمى .

ان تحقيق " وفر " فى العمل الذى يمكن ان يتحقق من خلال استيراد وتصدير سلع معينة يتوقف على عاملين هما : الفروق فى انتاجية العمل الوطنى المستخدم فى انتاج السلع المصدرة والمستوردة ، ومستويات الاسعار العالمية .

فاذا صدرت دولة سلعة عند سعر اقل من قيمتها الدولية فان الدولة تكون مضطرة الى ان تصدر عمل وطنى اكبر لتدفع قيمة الواردات الضرورية . وهذا يميل الى ان يخفض من " الوفر " فى العمل الوطنى الذى يتحقق من الظروف الموضوعية للانتاج . ان اسعار التجارة الخارجية يمكن ان تحول " الوفر " فى العمل الى خسارة . وبالعكس فى حالة ما اذا استوردت دولة سلعة عند مستوى سعر أقل من قيمتها الدولية ، اذ هى فى هذه الحالة تصدر الدولة عمل وطنى أقل لكى تدفع قيمة الواردات . ويؤدى هذا الى زيادة " الوفر " الممكن فى العمل الوطنى .

ولهذا فان اسعار التجارة الخارجية تعد بمثابة اداة تحقق فى حالة معينة فرق ايجابى وفى حالة أخرى فرق سلبى بين الوفر الممكن والوفر المحقق فعلا فى العمل الوطنى ، الأمر

---

(١) A Lutov & V. Ivanova, "The Necessity of an Own Price Basis in the trade between socialist countries", in Socialist world market prices, Ibid, p.190

الذى يجعل البلاد تسعى لكى تتحدد هياكل صادراتها وواردا تها ليس على اساس ظروف الانتاج فقط ولكن ايضا على اساس ظروف التجارة الخارجية • وهذا يمكن أن يخلق تعارض بين مصالح البلاد الاعضاء كوحدات قائمة بذاتها وبين مصالح النظام الاشتراكى العالمى ككل •

ان اسعار التجارة الخارجية التى تكون فى مستوى مرتفع بالنسبة لتكلفة الانتاج التى تتمثل فى العمل المبذول الضرورى اجتماعيا تؤدى ، فى النظام الاشتراكى العالمى ، الى تطور بعض فروع الانتاج ليس فقط فى البلا د التى تساعدها ظروف العرض على تطوير هذه الفروع ولكن ايضا تتطور فى بلا د أخرى • وبالعكس فى حالة ما تكون اسعار التجارة الخارجية فى مستوى أقل بالنسبة للتكلفة المتمثلة فى العمل المبذول الضرورى اجتماعيا فانه حتى البلاد التى يتوافر فيها ظروف عرض مناسبة تمتنع عن انتاج هذه السلع وتصديرها • وعلى هذا الاساس فان بعض السلع يمكن ان تكون نادرة نسبيا والبعض الآخر يكون متوفر نسبيا ، الأمر الذى يعنى ظهور اختلال يتمثل فى عدم توازن بين الانتاج والاستهلاك ، فى ظهور طلب غير مشبع وفى زيادة عرض بالنسبة لسلع معينة •

ان نسب الاسعار التعاقدية الحالية المستخدمة فى التجارة بين البلاد الاشتراكية والتى تعكس نسب تكاليف الانتاج تعوق التخصص القطاعى فى اطار تقسيم العمل الدولى الاشتراكى • فنسب الاسعار الحالية تعكس صورة غير صحيحة حيث تبين بعض فروع الانتاج ربحية تصديرية عالية ويبين البعض الآخر عدم ملاءمته للتصدير • ان هذه الاسعار لا تساعد على استكشاف واستخدام المزايا الطبيعية والاقتصادية التى تتميز بها البلاد المختلفة بالنسبة لفروع الانتاج المختلفة •

ان الاتجاه غير المناسب للاسعار العالمية للسلع الزراعية ادى بالبلاد الاشتراكية الى عدم الاهتمام بانتاج وتصدير هذه السلع وفى نفس الوقت ادى الى تشجيع انتاج وتصدير السلع الصناعية وخاصة الآلات والاجهزة حيث يحقق تصديرها ربحية عالية • فمثلا (١) انخفضت صادرات المواد الغذائية ومستلزمات انتاجها فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٤ على الوجه الآتى : بالنسبة

---

(١) A Lutov & V. Ivanova, Ibid, p. 191

لبلغاريا من ٤٥ر٥٪ من اجمالى الصادرات الى ٣٣ر١٪ من اجمالى الصادرات ، وبالنسبة للمجر انخفضت من ٤٣٪ الى ٢١٪ ، بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا من ١٢ر٧٪ الى ٥ر٢٪ ، وفى الاتحاد السوفيتى من ٢٠ر٦٪ الى ٧ر٧٪ . كذلك تحقق نفس التدهور بالنسبة لصادرات الوقود والمواد الأولية ذات الأصل المنجمى والزراعى حيث انخفضت فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٤ : بالنسبة لبلغاريا من ٥٢ر٦٪ من اجمالى الصادرات الى ٢٨ر٢٪ من اجمالى الصادرات ، وبالنسبة لبولندا انخفضت من ٦٧ر٨٪ الى ٣٥ر٥٪ ، وبالنسبة لرومانيا انخفضت من ٦٩ر٦٪ الى ٥١ر١٪ ، وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا من ٣٥ر٥٪ الى ٣٠ر٦٪ .

أما بالنسبة للصادرات من الآلات والاجهزة فقد اظهرت فى نفس الفترة الزمنية اتجاها للتزايد المستمر ، ففى بلغاريا التى كانت لاتصدر شيئا من هذه المجموعة من السلع فى عام ١٩٥٠ ارتفعت صادراتها الى حوالى ٢٣ر٦٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٦٤ ، وبالنسبة لبولندا ارتفعت صادرات هذه المجموعة من ٦ر٧٪ الى ٣٣ر٤٪ ، وفى المجر ارتفعت من ١٧ر٧٪ الى ٣٣ر٩٪ ، وفى تشيكوسلوفاكيا من ٢٦ر٥٪ الى ٤٧ر٠٪ ، وفى رومانيا من ٤ر٢٪ الى ١٨ر٢٪ ، وفى الاتحاد السوفيتى من ١١ر٨٪ الى ٢١ر٠٪ . ان زيادة الصادرات من السلع الهندسية ولو انه يعكس اهتمام البلاد الاشتراكية اصلا بالتركيز على صناعات ادوات الانتاج ، الا ان استناد الاسعار التعاقدية للتجارة الخارجية الى الاسعار العالمية له أثره فى هذه التطورات .

كذلك فان نسب الاسعار التعاقدية الحالية المستخدمة فى التجارة بين البلاد الاشتراكية لم يقتصر اثرها السىء على اعاقة التخصص القطاعى فى اطار تقسيم العمل الدولى الاشتراكى ، بل امتد أثرها السىء أيضا على اعاقة تقسيم العمل والتخصص داخل القطاعات الصناعية . والمثل الواضح لذلك التخصص داخل الصناعات الهندسية حيث يعانى من آثار الفروق بين تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا للسلع الهندسية وأسعارها التعاقدية المستخدمة فى التجارة الخارجية ، حيث ساعدت هذه الفروق على تحقيق معدلات ربحية فى تصدير سلع هندسية معينة اعلى من معدلات الربحية لتصدير سلع هندسية أخرى . ولقد انعكس ذلك على احداث اختلاف فى نسب انتاج السلع الهندسية مما أثر تأثيرا سيئا على التخصص فى الانتاج الصناعى ككل .

من العرض السابق يتضح ان الاستناد الى الاسعار العالمية كأساس للتبادل التجارى بين البلاد الاشتراكية ادى الى ظهور كثير من اوجه الاختلال الهيكلية ، الامر الذى ان يعنى ان استمرار اتخاذ الاسعار العالمية كأساس للتجارة بين البلاد الاشتراكية يعد سببا رئيسيا فى عدم وصول المجلس الى تقسيم العمل الدولى الامثل من زاوية ظروف العرض والانتاج الداخلية السائدة فى البلاد الاعضاء . وهكذا يمكن القول بأن استخدام البلاد الاشتراكية للاسعار العالمية يمثل عقبة رئيسية فى طريق تحقيق التوزيع الامثل للموارد سواء على مستوى كل بلد عضو على حدة أو على نطاق المجلس ككل .

ولقد ساهمت تلك الصعاب التى اصابت تقسيم العمل الدولى الاشتراكى — بالطبع مع عوامل اخرى — فى خفض معدلات نمو الدخل والتجارة الخارجية للبلاد الاعضاء كما يظهر ذلك من الجدولين التاليين :

المتوسط السنوى لمعدلات نمو الدخل القومى للبلاد الاعضاء

(% وبالاسعار الجارية)

	١٩٥٥—١٩٥٤	١٩٦٠—١٩٥٦	١٩٦٥—١٩٦١
بلغاريا	١٢٫٢	٩٫٦	٩٫٥
المجر	٦٫٣	٦٫٦	٧٫٠
المانيا الديمقراطية	٥٫٩	٤٫٤	٣٫٦
بولندا	٨٫٦	٦٫٦	٦٫٠
رومانيا	١٤٫٢	٦٫٦	٨٫٨
الاتحاد السوفيتى	١١٫٣	٩٫٢	٧٫٠
تشيكوسلوفاكيا	٨٫١	٧٫٠	١٫٧

المصدر : Socialist World Market Prices, P. 35

المتوسط السنوى لمعدل نمو التجارة الخارجية للبلاد الاعضاء
(٪ وبالاسعار الجارية)

	١٩٥١-١٩٥٥	١٩٥٦-١٩٦٠	١٩٦١-١٩٦٥
جميع البلاد الاعضاء	١٣٫٦	١١٫٣	٨٫٨

المصدر : Socialist World ....., p. 35

أساس نظام الاسعار الخاص :

ازاء هذه الاثار السلبية التى نجمت عن استخدام البلاد الاشتراكية للاسعار العالمية على معدلات نمو الدخل والتجارة الخارجية والتوزيع الامثل للموارد وتعثر التخصص وتقسيم العمل الدولى الاشتراكى تبرز الحاجة الموضوعية الى ضرورة تطوير البلاد الاشتراكية لنظام أسعار خاص بها يعكس الظروف الموضوعية لظروف الانتاج وميكانزم النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى العالمى .

ولقد توصل بعض الخبراء فى اللجان المتخصصة التابعة للمجلس الى نتيجة مؤداها أنه قد ظهر وتبلور بالنسبة للجزء الاكبر من السلع المتبادلة بين البلاد الاعضاء "قيمة اقليمية سوقية " "Regional world market value" تعكس العمل الضرورى اجتماعيا المستخدم فى انتاج السلع ، وهذه القيمة تمثل الاساس الوحيد الممكن موضوعيا أن ينبثق منه نظام اسعار خاص ، ولقد اشارت اللجنة الاقتصادية الى انه فى اجتماع عقد فى ابريل ١٩٦٣ وافق كل الخبراء بالاجماع على هذه النتيجة كأساس للوصول الى نظام أسعار خاص بالبلاد الاشتراكية (١)

"..... it has been acknowledged that there can be no other objective basis of prices in the socialist world market than the international value of goods as emerging from the socialist economic system, the content of which is the labour input socially necessary for the production of the goods in question".

(١) M. Savov, "Price Formation in CMEA Intertrade: Problems and Solutions", in, Socialist World Market Prices, Ibid, p. 30

ان التحول الى نظام اسعار خاص يتمثل اساسا فى أن تعكس الاسعار المستخدمة فى التجارة بين البلاد الاشتراكية متوسط تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا Average socially necessary production costs فى البلاد الاعضاء • وهذا التحول يقتضى :

١ ـ الوصول الى كيفية تحديد نسب تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا •

٢ ـ العمل على ايجاد توافق بين نسب الاسعار التعاقدية السائدة حاليا مع نسب تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا حتى يمكن ان يتم الحفاظ على مصالح كل البلاد الاعضاء •

ولكن التجربة تبين أن الصعوبة فى الانتقال الى نظام اسعار خاص تتمثل فى أنه لا يمكن باستخدام اسلوب الاجراءات الادارية وفى شكل قرارات ادارية احلال الاسعار التى تعكس متوسطات تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا محل الاسعار التعاقدية السائدة اليوم والمستندة الى الاسعار العالمية • ان الصعوبة تكمن فى القيام بدراسة العديد من المشاكل النظرية وتطبيقاتها العملية لامكان اتمام هذا الاحلال باسلوب غير الاجراءات الادارية والامر الذى يستلزم أن يسبق نظام الاسعار الخاص نظام انتقالى للاسعار يأخذ فى الاعتبار تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا فى البلاد الاعضاء ومستويات الاسعار فى الاسواق العالمية •

ومن الواضح أن الانتقال الى نظام اسعار خاص يمكن ان يتحقق فقط فى حالة ما اذا اقتنع جميع البلاد الاعضاء بالنتائج الايجابية التى يحققها الانتقال الى نظام الاسعار الخاص، وهذا يمكن تحقيقه اذا تأكد البلاد الاعضاء انهم سيعوضون عن الخسائر المؤقته التى تلحقهم فى فترة الانتقال من النظام السائد حاليا الى نظام الاسعار الخاص •

وهناك رأى (١) يدعو الى أن يكون اساس النظام الانتقالى نسب اسعار المنتج المحلى الجديدة فى الاتحاد السوفيتى new producer price proportions (مستبعدا منها ضرائب المبيعات) وذلك بالنسبة للسلع التى يبلغ نصيب الاتحاد السوفيتى فيها نصيبا كبيرا • وتكون تلك الاسعار هى اساس الاسعار التعاقدية التى تستخدم فى التجارة بين البلاد الاشتراكية اثناء فترة الانتقال •

---

(١) Savov, Ibid, p. 36

وترجع اهمية هذا الاقتراح الى الوزن الهام للاقتصاد السوفيتى فى المجلس • فمثلا يبلغ الانتاج الصناعى للاتحاد السوفيتى حوالى ٧٠٪ من اجمالى الانتاج الصناعى للبلاد الاعضاء جميعا • ويعد الاتحاد السوفيتى اهم مورد للبلاد الاعضاء بالنسبة للمواد الاولية والوقود والمواد الغذائية ، بل ويحتل الاتحاد السوفيتى المرتبة الكبرى فى التعامل التجارى مع البلاد الاعضاء كما يتضح من الجدول التالى :

نصيب الاتحاد السوفيتى فى الصادرات والواردات
المتبادلة داخل المجلس فى ١٩٦٥ (٪)

	الصادرات	الواردات
بلغاريا	٦٨ر٩	٧١ر٧
المجر	٥٢ر٦	٥٧ر٢
المانيا الديمقراطية	٦٠ر٢	٦٣ر٢
منغوليا	٧٩ر٤	٨٤ر٤
بولندا	٥٩ر٢	٥٠ر٥
رومانيا	٦٢ر٥	٦٥ر٥
تشيكوسلوفاكيا	٥٦ر٠	٥٢ر٤

المصدر : Socialist World.....p. 37

ان الوزن الكبير للاتحاد السوفيتى فى الانتاج والتجارة الخارجية لدول المجلس يوضح ان تكاليف الانتاج فى الاتحاد السوفيتى له الاثر الاكبر فى تحديد متوسط تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا ، وبالتالى يمكن أن تكون تكاليف الانتاج فى الاتحاد السوفيتى الاساس الذى يستند اليه فى تحديد قيم السوق الاقليمية للبلاد الاعضاء •

ان اتخاذ متوسط تكاليف الانتاج فى الاتحاد السوفيتى فى فترة زمنية معينة كمؤشر لمتوسط تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا يمكن البلاد الاعضاء من التخلص من العيوب التى تشوه نظام الاسعار التعاقدية السائد حاليا •

ولكن بالنسبة للسلع التى يتم التعامل فى الجزء الاكبر منها مع اسواق خارج المجلس فان اسعارها التعاقدية التى يتم التبادل التجارى بمقتضاها بين البلاد الاعضاء تستمر فى الاستناد الى الاسعار العالمية ٠

هذا ويتصف نظام الاسعار الذى يستند الى اسعار المنتج المحلى فى الاتحاد السوفيتى بالمرونة حيث يمثل مرحلة انتقال خاصة حتى يمكن الوصول الى نظام اسعار يعكس الى درجة كبيرة نسب تكاليف الانتاج الضرورية اجتماعيا فى البلاد الاعضاء ٠

ان نظام الاسعار المقترح للفترة الانتقالية سيلعب دورا هاما فى تحسين نظم الاسعار المحلية للبلاد الاعضاء وتقريب نسب الاسعار فى البلاد الاعضاء ٠ وبجانب ما سيؤدى اليه هذا النظام من نمو لمعدلات التجارة الخارجية بين البلاد الاعضاء وقيام تقسيم العمل والتخصص بين البلاد الاعضاء على اسس اكثر رشدا ٠ فان هذا النظام سيؤدى ايضا الى خلق ظروف اكثر ملاءمة للوصول الى اسعار صرف مناسبة للبلاد الاشتراكية ولحل كثير من المشاكل التى ترتبط بتزايد دور سعر الصرف ٠

ان الاستعراض السابق لمشاكل التخصص وتقسيم العمل الدولى بين البلاد الاعضاء فى المجلس وما تعكسه من صعاب وعقبات لا يجب ان تحجب ما حققته البلاد الاعضاء من تقدم ملموس سواء بالنسبة لمعدلات نمو الدخل والتجارة الخارجية او بالنسبة للتغييرات الجذرية فى التركيب القطاعى لهيكل الانتاج ٠ فمثلا بالنسبة لمعدلات نمو الدخل فى البلاد الاعضاء الاقل تقدما والتى اثارت كثيرا من الجدل والمناقشة حول قرارات التخصص وتقسيم العمل يتبين (من واقع الجدول السابق عرضه الخاص بالمتوسط السنوى لمعدلات نمو الدخل للبلاد الاعضاء) انه فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ حققت بلغاريا معدل نمو سنوى بلغ حوالى ٩٪ فى المتوسط ، كذلك حققت رومانيا معدل نمو سنوى بلغ حوالى ١٠٪ فى المتوسط ٠ ولا شك ان هذه المعدلات من اعلى معدلات نمو الدخل فى العالم ٠ وايضا حققت كلا من المجر وبولندا فى الفترة المذكورة معدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط حوالى ٧٪ ٠

اما عن نمو التجارة الخارجية فقد حققت جميع البلاد الاعضاء فى الفترة ذاتها معدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط حوالى ١١ ٪ ٠ وايضا يعد هذا المعدل من النمو من أعلى معدلات نمو التجارة الخارجية فى العالم ٠

كذلك يمكن الاستدلال على التغييرات الجذرية التى تحققت فى التركيب القطاعى لهيكل الانتاج فى مختلف البلاد الاعضاء من ارتفاع نسب الصادرات الهندسية وأساسا الالات والاجهزة الى اجمالى الصادرات والتى سبق ان اشرنا اليها ، ان نسبة الصادرات الهندسية الى اجمالى الصادرات تعد احد المؤشرات الهامة للدلالة على التحول الجذرى فى هيكل الانتاج لما للصناعات الهندسية واساسا صناعات بناء الالات Machinery building industries من آثار دفع امامية وخلفية على مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد القومى ومستويات الانتاجية ٠

وايضا تجب الاشارة الى المشروعات المشتركة الضخمة التى اقامتها البلاد الاعضاء كمشاريع مد انابيب البترول والصناعات البتروكيمائية واقامة محطات وشبكات الكهرباء ٠

هذا ومن الطبيعى ان يعترض الطريق نحو التكامل الاقتصادى بين البلاد الاعضاء فى المجلس كثيرا من الصعاب والعقبات وذلك للاعتبارات التالية :

١ — ان التنسيق بين البلاد الاعضاء ليس مجرد تنسيق لتيارات وتدفقات التجارة الخارجية كما هو الامر بالنسبة لتكتلات مناطق التجارة الحرة أو الاسواق المشتركة ، وانما هو تنسيق لهياكل الانتاج وما يرتبط به ويترتب عليه من تنسيق لانماط الاستثمار وهياكل العمالة والتجارة الخارجية من خلال تنسيق خطط التنمية الشاملة للبلاد الاعضاء ولما كانت غالبية هذه البلاد وهى رومانيا وبلغاريا وبولندا والمجر والمانيا الشرقية (التى كانت الجزء الزراعى من المانيا قبل الحرب العالمية الثانية) ليست اصلا بلادا صناعية متقدمة فان تنسيق خطط التنمية بين البلاد الاعضاء لا يتم من خلال استهداف احداث تغييرات حدية Marginal فى اقتصاديات تلك البلاد وانما من خلال استهداف احداث تغييرات هيكلية الامر الذى يعنى ضرورة مواجهة مشاكل وصعاب مزمنة يثيرها محاولة تصحيح كل جوانب الاختلال الهيكلى الذى تعانى منه اقتصاديات تلك البلاد ٠

٢ — ان اعداد خطة تنمية شاملة على مستوى اقتصاد قومى واحد يشتمل على كثير من اوجه التعارض فى عملية التنسيق بين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد القومى . فاجهزة التخطيط القائمة على اعداد خطط القطاعات المختلفة تواجه بمشاكل مستمرة تتعلق بالتنسيق بين اهداف هذه القطاعات ومعدلات ومسارات نموها ، تنجم هذه المشاكل من طبيعة التشابك والترابط الوظيفى بين القطاعات وفى نموها ازاء بعضها البعض فمثلا نمو قطاع ما يتوقف على معدلات نمو بعض قطاعات معينة . ويعنى هذا مثلا ان تخلف قطاع ما فى تحقيق اهدافه له اثارة السلبيه على تحقيق اهداف القطاعات الاخرى . ان المشاكل التى تنجم عن طبيعة التشابك والترابط بين القطاعات والتى لا بد وأن تثور عند تنسيق خطط القطاعات لكى تتكامل فى خطة تنمية شاملة واحدة تثور ايضا وبشكل متضخم عندما يتعلق الوضع بتنسيق خطط التنمية الشاملة بين عدة بلاد تتفاوت فى مراحل النمو ، وخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار حقيقة هامة جدا مؤداها انه فى غياب نظام اسعار وعدم سريان القوانين الاقتصادية بما يتلاءم وميكانزم النشاط الاقتصادى فى اقتصاد اشتراكى فان توزيع الموارد وتسيير النشاط الاقتصادى كان ولا يزال فى غالبية البلاد الاعضاء يتم من خلال اسلوب الموازنات واسلوب اصدار القرارات الادارية ، مثل هذا الوضع اذا كان متيسرا فى اقتصاد قومى واحد تستطيع السلطات المختصة من خلال مباشرة سلطات السيادة اتخاذ مثل هذه القرارات واصدارها وضمان تنفيذها ، فان الامر يتخلله الكثير من الصعاب عندما يتعلق الوضع بتنسيق خطط التنمية وتوزيع الموارد بين عدة بلاد لا تخضع لسلطة سيادية واحدة اذ يكون من الصعب فى غياب نظام اسعار كفء او تقييد سريان القوانين الاقتصادية ان يتم هذا التنسيق من خلال اسلوب القرارات الادارية وقد يكون من الاهمية فى هذا الصدد ان نشير الى الفقرة التالية : (١)

"The existence of sovereign national states and the simultaneous fundamental restriction of the assertion of market categories and laws is the main contradiction in the socialist world market and in the cooperation of the CMEA countries.

---

(١) S. Ausch, " Possibilities of Developing Market Relations in the cooperation of the CMEA Countries", in socialist world....
Ibid, p. 78

٣ — تبين اثناء العرض ان اهم مشكلة تواجه المجلس فى تطوير اسس التخصص وتقسيم العمل الدولى الاشتراكى هى مشكلة الوصول الى نظام اسعار سليم يستخدم فى التجارة بين البلاد الاعضاء بمعنى خلق نظام سعرى للسوق الاشتراكى العالمى . الواقع ان نشوء وتطوير نظام سعرى فى السوق الاشتراكى العالمى لا يتوقف فى المحل الاول على الوصول الى اسعار تعاقدية — كما سبق الاشارة — تعكس متوسط نفقات الانتاج الضرورية اجتماعيا فى البلاد الاعضاء وانما يتوقف فى المحل الاول على قيام نظام اسعار كفء داخل كل بلد اشتراكى عضو يتلاءم وميكانزم النشاط الاقتصادى فى اقتصاد مخطط . اذ كيف نتصور قيام نظام سعرى فى السوق الاشتراكى العالمى قبل قيام هذا النظام فى داخل كل بلد عضو على حدة . ان ذلك يتحقق فقط عندما يقوم نظام اسعار كفء كأساس لقيام " سوق مخطط " داخل كل بلد عضو تتأسس فيه الرابطة بين الخطة والسوق المخططة على اساس العلاقات النقدية / السلعية ، وباستخدام مختلف ادوات السياسة الاقتصادية وفى ضوء الفهم الواعى والسيطرة الواعية على سريان القوانين الاقتصادية — فقط عندما تنضج هذه الظروف والشروط داخل كل بلد عضو ويقوم على اساسها السوق المخطط ونظامه السعرى الذى يتلاءم وميكانزم النشاط الاقتصادى المخطط فى كل بلد عضو يمكن ان يقوم سوق اشتراكى عالمى يتطور معه نظام اسعار كفء يستخدم فى التجارة بين البلاد الاعضاء يساعد على تعميق مبادىء التخصص وتقسيم العمل الدولى الاشتراكى على اسس اكثر رشدا .

ولعل نجاح البلاد الاشتراكية فى المرحلة الحالية من تطورها فى تنفيذ سياسة "الاصلاح الاقتصادى" Economic Reform الذى اقدمت عليه فى السنوات القليلة الماضية والذى يستهدف اساسا قيام السوق الاشتراكية على اساس من العلاقات النقدية / السلعية مستخدما مختلف ادوات السياسة الاقتصادية ، يكون احد العوامل الهامة التى تسهم جذريا فى تطوير سوق اشتراكى عالمى ينبثق منه ويتطور معه نظام اسعار كفء يساعد على تطوير تقسيم العمل الدولى بين البلاد الاشتراكية والاسراع بخطاه بما يحقق تقدما ملموسا نحو تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الاعضاء .